

المبادئ الأساسية لسلامة وإستقرار البحر الأحمر



كلمة تحرير ارتريا الحديثة

26 مارس 2019

يعتبر البحر الأحمر ممراً مائياً إستراتيجياً وحيوياً بالدرجة الأولى على مستوى العالم ، لكونه يربط مناطق آسيا والشرق الأوسط مع أفريقيا وأوروبا وشمال أمريكا. حيث تمر العديد من السفن والبواخر يومياً عبر هذا الممر المائي الهام، وأن نوعية وقيمة حمولة تلك السفن تعكس مدى الأهمية الكبرى للبحر الأحمر.

ولا تقتصر أهمية البحر الأحمر في كونه ممراً مائياً فحسب، بل إن الثروات المعدنية والطبيعية التي توجد في باطن الدول المطلة عليه عوامل إضافية، تعزز من الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر. ولهذه الأسباب، فإن البحر الأحمر ظل مستهدفاً من قبل مختلف الكثير من الجهات الطامعة والأجندات الهادفة إلى الهيمنة والإستيلاء على هذا البحر، مما يدل على مدى البعد الإستراتيجي له.

الشعب الإرتري والبحر الأحمر – منذ القدم وحتى اليوم

من المعروف أنه وقبل الفترة الإستعمارية (للقرون التاسع عشر الميلادي)، كانت إرتريا وسواحلها مهداً لأكبر الحضارات التي قامت في هذه المنطقة. حيث أن إرتريا تعني كلمة "أحمر" و لم يكن من قبيل الصدف اختيارها من قبل الإستعمار الإيطالي لتكون "بوابة للإمبراطورية الإيطالية في شرق أفريقيا".

وبعد الحرب العالمية الثانية، قامت قوى الحلفاء وعلى رأسها الولايات المتحدة بإنشاء حلف تقوده من أجل نشر ثقافة الهيمنة العالمية، خدمة لمصالحها الإستراتيجية، وكانت إسرائيل وإيران وإثيوبيا إحدى أركان وركائز تلك المصالح في الشرق الأوسط. وبما إن ذلك الحلف إختار أن يكون النظام الإثيوبي أدواته لسيطرتة على البحر الأحمر وما وراءه، وبذريعة القول بأن "إرتريا لاتخدم المصالح الإستراتيجية لتلك الدول" قامت الولايات المتحدة بإنكار حق تقرير مصير الشعب الإرتري في حريته وإستقلاله، مما نتج عن ذلك نشوء حروب وصراعات إستمرت لنصف قرن. وفي خضم تلك المعادلات، كان للبحر الأحمر وزن كبير لا يستهان به. كما تورط ايضاً الحلف الذي كان يقوده الإتحاد السوفيتي السابق في نزاع البحر الأحمر والقرن الإفريقي، في سياق عبثية الهيمنة للحرب الباردة، وقد مثل ذلك صفحة أخرى لإحدى المفاهيم الخاطئة.

بعد تحرير إرتريا وإستقلالها، وإستمراراً للنهج العدائي الذي دام خمسين عاماً، تم إفتعال أزمة جزر حنيش "كصراع حدودي بحري" بين إرتريا واليمن والذي لم يتم إثارته في أوقات سابقة على الإطلاق. حيث تم إلحاق جزر حنيش بالسيادة اليمنية، وتم إصدار قرار بالسماح لإرتريا بممارسة أنشطة الصيد في المياه الخاضعة لسيادة اليمن...!!، مما يدل على أن مثل هذه الافعال تم هندستها و "شرعتها" من أجل زرع بذور لنزاعات مستمرة لا نهاية لها.

وبعد أزمة "حنيش"، تم إفتعال أزمة أخرى وهي قضية "بادمي"، والتي لاتقل فظاعة عن سابقتها من حيث الإستعلاء على القانون الدولي وخرق قراراته. وبعدما أصدرت مفوضية ترسيم الحدود قرارها النهائي والملزم، ومن أجل بث اليأس في شعب وحكومة إرتريا، توالت المؤامرات تباعاً ضد إرتريا وحيكت مؤامرة "النزاع الحدودي" مع جيبوتي. لذا وإعتماداً على الدلائل المذكورة سلفاً، فإن الشعب الإرتري، وبما أنه وعي الدرس جيداً عن قضايا البحر الأحمر، فإنه ليس بحاجة إلى التزود بحكمة جديدة.

المبادئ الأساسية لسلامة وإستقرار البحر الأحمر

بالنظر إلى الخبرات الماضية والمذكورة آنفاً، ليس من العجب القول بأن هناك العديد من محاولات التلاعب والتآمر من أجل طمس آمال الإستقرار والتعاون، التي تشهدها المنطقة في الوقت الراهن. ومع نشوء العديد من الظواهر الجديدة، فإن الأخبار التي يتم تناقلها حول البحر الأحمر بمختلف ما تحمله من تحليلات ومواضيع، إزدادت وتيرتها حالياً. وبهذه المناسبة، من المهم إعادة توضيح الموقف والمبدأ الإرتري حول قضية سلام وأمن البحر الأحمر. حيث أن أسس ومبادئ دولة إرتريا تجاه ضمان سلامة وإستقرار البحر الأحمر تتمثل فيما يلي:-

- 1- التقيد بسيادة القانون والقوانين الدولية دون أي شرط.
- 2- عدم التعدي على سيادة الدول وشعوبها بأي حال من الأحوال.
- 3- العمل على متابعة ومراقبة التهديدات التي تشن على سلامة وإستقرار البحر الأحمر والتعرف عليها عن كثب. (من خلال إدخال نظم المراقبة، متابعة جدول الأعمال، تحليل المعلومات الآنية للأنشطة "الخفية" والظاهرة على الأرض).
- 4- القضاء على تجارة البشر، وتجارة السلاح غير القانوني، وتجارة المخدرات ومخربي البيئة، والعمل على الحد من إدخال القوى العالمية إلى المنطقة، ومكافحة الإرهاب والقرصنة من خلال تقوية وتنسيق مهام القوى الأمنية والعسكرية.
- 5- إنشاء خارطة طريق إستراتيجية على أسس المعلومات وعمليات المراقبة الواقعية، والعمل على مواكبتها مع السياسات الإقليمية الأخرى.
- 6- من أجل حماية السيادة الإقليمية للبحر الأحمر، وبالأحرى للدول التي تقع على المناطق الحساسة للبحر الأحمر، يجب على هذه الدول أن تعمل على إنشاء قوى بحرية لا يستهان بها. فبعد أن خرجت الصومال من دوامة الصراعات والنزاعات التي إستمرت لمدة 30 عاماً، تطلب منها الآن أن تقوم ببناء مؤسسات عسكرية وأمنية ذات كفاءة، مع عدم التفكير في إنشاء مؤسسات بديلة والحد منها. ونفس الشيء ينطبق على اليمن. وبعد أن تمكنت جيبوتي من الإنسلاخ عن خدمة القوى الأجنبية، تطلب منها الآن أن تقوم بإنشاء مؤسسات وطنية تتبع لمليتها، كما أن إرتريا بالمثل، تعمل على بناء مؤسسات

تابعة لها وتتحدى بالكفاءة. وبما أن المملكة العربية السعودية لها إمتيازاتها الخاصة، فيتطلب منها المشاركة في هذه الأنشطة.

7- أن تقوم الدول المذكورة على التفاهم والتنسيق فيما بينها، وإنشاء آلية جماعية فيما بينها وتنفيذ مهماتها بصورة قانونية، وأن تقوم بفرض معاهدة تلتزم بها وبما يحقق التعاضد فيما بينها، و إنشاء وحدة "قيادة وتحكم" من أجل تنسيق الإستفادة من الثروات الطبيعية بشكل جماعي (وأن تقوم هذه الدول بتبادل المعلومات والمناورات المشتركة والأنشطة الجماعية).

8- في حال الظروف الإستثنائية القاهرة، أو في حالة الإحتياج للمساعدات الخارجية، يجب ان يتم وفق إتفاق كل هذه الدول، وذلك بخلق أرضية للتعاون مع تلك الجهات.

وبالتأكيد، الوصول إلى هذا المستوى من الكفاءة والتنسيق هي مسألة صعبة للغاية. وهي لا تتطلب الوقت والزمن فقط، بل تتطلب أيضاً الجهد المتواصل والإرادة الصادقة. ولا خيار لإرتريا أن تحيد عن هذا المبدأ الأساسي، ولاتقبل الضياع عبر الإستعجال أو فرض الضغوط عليها. فخيرها هو ثقافة العمل وما يجدي وينفع عبر التاريخ، وليس التطفل على ما يملكه الآخرون.